

Distr.: General
15 November 2019
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن الصومال

أولا - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً بالفقرة ٢٢ من قرار مجلس الأمن ٢٤٦١ (٢٠١٩) والفقرة ٣٣ من قرار المجلس ٢٤٧٢ (٢٠١٩)، ويقدم معلومات عن تنفيذ هذين القرارين، بما في ذلك معلومات عن ولايتي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال. ويغطي التقرير التطورات الرئيسية في الصومال خلال الفترة من ٥ آب/أغسطس إلى ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ والتدابير المحددة المتعلقة بمكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال المتخذة خلال الفترة من ١ أيار/مايو إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

ثانيا - لمحة عامة عن التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية

ألف - التطورات السياسية

٢ - استضافت حكومة الصومال الاتحادية منتدى الشراكة الصومالية في مقديشو يومي ١ و ٢ تشرين الأول/أكتوبر. وتولى رئاسة المنتدى رئيس الوزراء حسن علي خيري ونائب رئيس الوزراء مهدي محمد غوليد، بمشاركة رؤساء الولايات الاتحادية الأعضاء هيرشييلي وجنوب غرب الصومال وغالمودوغ، ومحافظ بنادر، وممثلي ٤٢ بلدا ومنظمة دولية. في البيان الذي اعتمد في اختتام المنتدى، أقر الشركاء الدوليون بإنجازات الصومال وبالتقدم الكبير المحرز في تنفيذ الإصلاحات، ولاحظوا في الوقت نفسه أن تعزيز التعاون السياسي بين الحكومة الاتحادية وبعض الولايات الاتحادية الأعضاء كان من شأنه تسريع التقدم. واتفق قادة الصومال على أن التعاون السياسي حاسم لتحقيق مزيد من التقدم، وهو سيتطلب التزاما شخصيا قويا من جانب جميع قادة الولايات الاتحادية الأعضاء ومن جانب الحكومة الاتحادية. وأيد المشاركون إطار المساءلة المتبادلة الذي يحدد التزامات ذات أولوية محددة للحكومة الاتحادية وشركائها قبل كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠ فيما يتعلق بإرساء سياسة شاملة للجميع والأمن والعدالة والإنعاش الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. وتشمل تلك الالتزامات تجديد التعهد بإجراء انتخابات في نهاية عام ٢٠٢٠ أو أوائل عام ٢٠٢١، واعتماد مشروع القانون الانتخابي ليصبح قانونا بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ وإنجاز مراجعة الدستور بحلول حزيران/يونيه ٢٠٢٠.



٣ - ومع أن الحكومة الاتحادية أقامت علاقات تعاونية مع هيرشيبيلي وولاية جنوب غرب الصومال وغالمودوغ وإدارة بنادر الإقليمية، لم يجرز تقدم يذكر في استعادة العلاقات السياسية مع قادة جوبالاند وبوتلاند اللتين لم تشاركا في منتدى الشراكة الصومالية. وظل عدم وجود منتدى فعال للقادة الاتحاديين وقادة الولايات من أجل الحوار السياسي وصنع القرار يعوق إحراز تقدم فيما يتعلق بالأولويات الوطنية.

٤ - وقد وقع الرئيس محمد عبد الله محمد "فارماجو" مشروع قانون لجنة مكافحة الفساد ليصبح قانونا في ٢١ أيلول/سبتمبر، وهو نقطة مرجعية رئيسية في خريطة طريق الحكومة الاتحادية للسياسة الشاملة للجميع. وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر، افتتح السيد فارماجو الدورة السادسة للبرلمان الاتحادي بعد توقف لمدة شهرين. وقبل الافتتاح، في ١ تشرين الأول/أكتوبر، وافق رئيسا مجلس الشعب ومجلس الشيوخ على تحسين التعاون بين الهيئتين. وفي الوقت نفسه، أثارت شخصيات معارضة في مقديشو وأجزاء أخرى من البلد، منها رؤساء سابقون، مخاوف بشأن عدم الاستعداد للانتخابات المقبلة. وزعمت أن تلك الحالة تمنعها من تنظيم أحزابها على نحو فعال، ونددت بعدم رغبة الحكومة الاتحادية المزعومة في إتاحة حيز سياسي لأحزاب المعارضة كي تعمل.

٥ - وواصلت اللجنة المستقلة المعنية بالانتخابات وبتحديد الدوائر الانتخابية في جوبالاند العمل على إجراء الانتخابات الرئاسية الخاصة بالولاية في كيسمايو يوم ٢٢ آب/أغسطس. وفي عملية أثارت الخلاف، أعيد انتخاب أحمد محمد إسلام "مادوبي"، بعد حصوله على ٥٦ صوتا من بين الأصوات الـ ٧٤ المدلى بها. وفي الوقت نفسه، أعلن المعارضان الطامحان إلى الرئاسة عبد الرشيد محمد حيدك وعبد النصير سرار، كل على حدة، أنهما رئيسان عبر عمليتين موازيتين عقدتا في ٢٢ و ٢٣ آب/أغسطس. ورفضت الحكومة الاتحادية إعادة انتخاب مادوبي ودعت إلى إجراء عملية جديدة، في حين اعترفت إدارتا بوتلاند وغالمودوغ والعديد من أحزاب المعارضة السياسية وكذلك حكومة كينيا بفوز السيد مادوبي. وفي ٢٩ آب/أغسطس، حظرت الحكومة الاتحادية الرحلات الجوية الدولية المباشرة إلى كيسمايو، وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر، أمرت جميع الرحلات الجوية المتوجهة إلى هذه المدينة بطلب إذن قبل أربع وعشرين ساعة. وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر في كيسمايو، جرى تنصيب السيد مادوبي رئيسا لجوبالاند في حفل حضره رؤساء سابقون للاتحاد والولايات، والشيوخ التقليديون، ورئيس بوتلاند سعيد عبد الله محمد ديني، ووفد برلماني كيني، من بين آخرين. وفي اليوم التالي، نظم "الرئيسان" المعارضان حفل تنصيب مشترك في كيسمايو. وعلى الرغم من الجهود التي بذلها ممثلي الخاص للصومال، جيمس سوان، والشركاء الدوليون الآخرون للحث على التوصل إلى حل وسط، فإن الحوار بين الحكومة الاتحادية والسيد مادوبي لم يستأنف حتى نهاية الفترة المشمولة بالتقرير.

٦ - وفي غالمودوغ، عقب مفاوضات بين الحكومة الاتحادية وحركة أهل السنة والجماعة، افتتح السيد خيرى مؤتمرا للمصالحة في دوسمريب في ٥ أيلول/سبتمبر ضم أكثر من ٧٢٠ مندوبا يمثلون ١١ عشيرة في جميع أنحاء الولاية. وتوصل المؤتمر، الذي اختتم في ١٦ أيلول/سبتمبر، إلى توافق في الآراء بشأن طرائق إنشاء إدارة شاملة للجميع. وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت وزارة الداخلية والشؤون الاتحادية والمصالحة عن تشكيل لجنة تقنية تتألف من ١٣ عضوا وتضطلع بالمسؤولية عن تنفيذ الإجراءات المتصلة باختيار أعضاء الجمعية. غير أنه في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، عين الوزير الأول لغالمودوغ محمد علي حسن لجنة مستقلة تتألف من ١١ عضوا، زاعما أن الحكومة الاتحادية انتهكت الاتفاقات السابقة.

٧ - وفي الفترة من ٧ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر، قام السيد خيرى ورئيس ولاية جنوب غرب الصومال عبد العزيز حسن محمد "لفتاغرين" بزيارة إلى بايدوا، في منطقة باي، وحدر، في منطقة باكول، وماركا، في منطقة شيبلي السفلى، للتواصل مع الإدارات والمجتمعات المحلية بشأن التحديات الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والتعاون بين الحكومة الاتحادية وسلطات الولايات، في محاولة لتعزيز المصالحة والحوار. ويومي ٥ و ٦ تشرين الأول/أكتوبر، في بايدوا، يسرت وزارة الداخلية والشؤون الاتحادية والمصالحة عقد مؤتمر للمصالحة الاجتماعية على مستوى الولاية، ضم الشيوخ التقليديين لمختلف العشائر.

٨ - وفي ١٧ آب/أغسطس، عين السيد ديني تسعة أعضاء، من بينهم امرأتان، في اللجنة الانتخابية الانتقالية لبوتلاند، وفقا لدستور الولاية، لإجراء انتخابات المقاطعات المحلية. وعُقد منتدى بوتلاند للاستثمار في الفترة من ١٥ إلى ١٧ أيلول/سبتمبر، بحضور مئات المشاركين من دوائر الأعمال المحلية والأجنبية وممثلين للحكومة الاتحادية ودبلوماسيين ومفكرين. وأعلن عن استثمارات تزيد قيمتها عن ٣٠٠ مليون دولار. وأكد المشاركون على ضرورة وجود قانون للاستثمار في بوتلاند لتيسير الاستثمارات الدولية وحمايتها.

٩ - وفي "صوماليلاند"، فشل ملتزم لتعديل القانون الانتخابي وزيادة أعضاء اللجنة الانتخابية الوطنية لصوماليلاند من سبعة إلى تسعة أعضاء، وبعد ذلك أفتق الرئيس موسى بيهي عبدي أحزاب المعارضة بالمضي قدما بعملية الانتخابات البرلمانية بسبعة أعضاء. وفي ٦ أكتوبر/تشرين الأول، وبعد مفاوضات مع شيوخ العشائر، عفا السيد عبدي عن جميع أفراد الميليشيات الخاضعين لقيادة المقدم ساسيد كويل كاري الذين فروا من جيش "صوماليلاند" في أيار/مايو ٢٠١٨.

١٠ - وفي ٢٩ آب/أغسطس، في مقديشو، نُصب عمر محمود محمد "فيليش" محافظا للإدارة الإقليمية لبنادر وعمدة لمقديشو، عقب تعيينه من جانب السيد فارماجو في ٢٢ آب/أغسطس.

١١ - وأجلت محكمة العدل الدولية الجلسة المتعلقة بالنزاع الحدودي البحري بين كينيا والصومال من ٩ أيلول/سبتمبر إلى ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، ثم إلى ٨ حزيران/يونيه ٢٠٢٠، استجابة لطلبات حكومة كينيا.

باء - التطورات الأمنية

١٢ - ظل الوضع الأمني متقلبا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد سُجل ١٠٩ حوادث متصلة بالنزاع المسلح و ١٣٢ حادثا إرهابيا في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر مقابل ١٤٢ حادثا متصلا بالنزاع المسلح و ١٣٢ حادثا إرهابيا خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٨. وظلت حركة الشباب تشكل المصدر الرئيسي للعنف من خلال شن الهجمات على المنشآت الحكومية والموظفين الحكوميين، وقوات الأمن، وكيانات الشركاء الدوليين والأماكن العامة مثل الفنادق والمطاعم.

١٣ - وقد أدى عدد أكبر من الغارات الجوية ضد أهداف حركة الشباب في عام ٢٠١٩، خاصة في منطقة شيبلي السفلى وجوبا السفلى، إلى تشتيت عناصر حركة الشباب وانتقالها من المناطق النائية إلى المراكز الحضرية.

١٤ - وأسفرت العمليات الهجومية التي قادتها الصومال في منطقة شيبلي السفلى عن استعادة مدن كانت تحت سيطرة حركة الشباب في السابق. غير أن حركة الشباب انتقلت إلى مواقع أخرى وحافظت

في الوقت نفسه على قدرة كبيرة على مهاجمة المناطق التي استعادت. وعلى الرغم من أن مقديشو ظلت محور التركيز بالنسبة لعمليات الجماعة، فإن حركة الشباب ظلت نشطة في منطقتي شبيلي السفلى وشبيلي الوسطى. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر، استهدف هجوم انتحاري بجهاز متفجر يدوي الصنع محمول على مركبة دورية في مقديشو تابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب في الصومال، مما أدى إلى وقوع عدد غير مؤكد من الإصابات في صفوف المدنيين. وفي منطقة شبيلي الوسطى، قتل عدة جنود بورونديين تابعين لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في اشتباكات مع حركة الشباب وقعت في ٤ أيلول/سبتمبر، بينما أسفرت هجمات شنتها حركة الشباب في ٨ أيلول/سبتمبر و ١٤ تشرين الأول/أكتوبر عن مقتل نائبي محافظين.

١٥ - وفي منطقة شبيلي السفلى، استخدمت حركة الشباب أسلوب الكر والفر، وأطلقت أجهزة متفجرة يدوية الصنع، وشنت هجمات مكثفة وأوسع نطاقاً على مواقع الجيش الوطني الصومالي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وفي ١٤ آب/أغسطس، نفذت حركة الشباب هجوماً برياً واسع النطاق استمر عدة ساعات على قاعدة العمليات الأمامية في أوطيجلي باستخدام قذائف الهاون وجهازين متفجرين يدويين الصنع محمولين على مركبتين. وتكبدت القوات الصومالية وقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال خسائر فادحة لكنها حافظت على مواقعها وصدت مقاتلي حركة الشباب. وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر، احتلت حركة الشباب موقع العمليات في سيل ساليبي لمدة ساعتين بعد شن هجوم مدرّوس، مما أسفر عن وقوع العديد من الإصابات والأضرار المادية وأخذ عدد من الرهائن حسبما قيل. واستجاب مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال على الفور بإجلاء المصابين. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر، شنت حركة الشباب هجوماً معقداً لم ينجح على أحد مرافق التدريب في باليدوغلي. ولم ترد أنباء عن وقوع إصابات.

١٦ - وفي الفترة من ١ أيار/مايو إلى ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، وقع ٩٩ هجوماً استهدفت الجيش الوطني الصومالي داخل البلد، وشملت استخدام أجهزة متفجرة يدوية الصنع، وهو ما شكل زيادة عن الـ ٨٣ هجوماً المسجلة في نفس الفترة من عام ٢٠١٨. وأسفرت الهجمات عن ٦٦ قتيلًا و ١١٠ جرحى. وخلال نفس الفترة، استهدفت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بـ ٧٣ هجوماً شملت استخدام أجهزة متفجرة يدوية الصنع تسببت في مقتل ٢١ شخصا وجرح ٣٤ آخرين.

١٧ - وجرت العملية الانتخابية في جوبالاند دون حوادث أمنية كبيرة رغم أن الحالة الأمنية ظلت متوترة. ولم تطرأ حوادث أمنية كبيرة خلال عملية المصالحة في غالمودوغ بفضل الترتيبات الأمنية المشتركة للحكومة الاتحادية وحركة أهل السنة والجماعة، بدعم من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

١٨ - واستمرت التوترات في المناطق الحدودية المتنازع عليها في سول وسناج بين بونتلاندا و”صوماليلاند“، إذ وقعت اشتباكات مسلحة عديدة بين مجموعات متحالفة مع هذا الطرف أو ذاك. وفي ٢٢ أغسطس/آب، فرت إلى بونتلاندا الكتيبة الأخيرة من عشيرة ورسنجلي التي يقودها العقيد في جيش ”صوماليلاند“ ياسين عثمان صلاح ”عوري“، بدعوى تهميشها من جانب إدارة ”صوماليلاند“. وفي ١٤ أكتوبر/تشرين الأول، قيل إن حوالي ١٥٠ جندياً من جنود ”صوماليلاند“ ينتمون أيضاً إلى عشيرة ورسنجلي، ويقودهم المقدم مصطفى سعيد تور، فروا إلى بونتلاندا. وكان ذلك ثالث أكبر فرار إلى بونتلاندا في عام ٢٠١٩. وفي عيل أفوين في منطقة سناج، اندلعت من جديد أعمال عنف بين عشيرتي هر يونس وهر جيلو المنتميتين لقبيلة إسحاق في ١٨ أيلول/سبتمبر، مما أسفر عن وقوع خسائر في الأرواح.

- ١٩ - وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، أطلقت تسع قذائف هاون على منطقة مطار آدم عدي الدولي التي يقع داخلها مجمعا الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وسقطت ست قذائف في مجمع الأمم المتحدة، مما أسفر عن إصابة ثمانية أشخاص، منهم أحد موظفي الأمم المتحدة وثلاثة من أفراد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وقد أعلنت حركة الشباب مسؤوليتها عن الهجوم.
- ٢٠ - ولم تسجل خلال الفترة المشمولة بالتقرير أي حوادث أمنية تنسب إلى عناصر موالية تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، مما يشير إلى استمرار انخفاض نشاطها في هذا العام.

جيم - التطورات الاقتصادية

- ٢١ - ظل الصومال على المسار الصحيح للوصول إلى نقطة قرار بشأن تخفيف عبء الديون في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي وضعها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ففي أيلول/سبتمبر، أجرت السلطات الصومالية وصندوق النقد الدولي، في أديس أبابا، الاستعراض الأول للبرنامج الرابع لصندوق النقد الدولي الذي يتابعه خبراء الصندوق والذي يغطي الفترة من أيار/مايو ٢٠١٩ تموز/يوليه ٢٠٢٠ ويتعلق بمحشد الإيرادات المحلية، والإدارة المالية العامة، واستقرار القطاع المالي، والامتثال لإطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد تبين خلال الاستعراض أن جميع المعايير الهيكلية قد استوفيت.
- ٢٢ - وفي الاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي المعقودة في واشنطن العاصمة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، أعرب دائنو الصومال عن تفاؤهم بتوقع تسوية المتأخرات قبل انعقاد اجتماعات الربيع في عام ٢٠٢٠. وأكد السيد خيرى على قيمة استئناف المؤسسات المالية الدولية للعمل من جديد في الصومال لتعزيز التماسك السياسي والاجتماعي في البلد.
- ٢٣ - وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، وقع السيد فارماجو مشروع قانون إدارة الإيرادات ليصبح قانوناً، وهو نقطة مرجعية للبرنامج الرابع لصندوق النقد الدولي الذي يتابعه خبراء الصندوق وأداة حيوية في حشد الإيرادات المحلية.

ثالثاً - دعم جهود بناء السلام وبناء الدولة

ألف - إنشاء دولة اتحادية تؤدي وظائفها

١ - ترسيخ النظام الاتحادي

- ٢٤ - في أعقاب استعراض البرنامج الرابع لصندوق النقد الدولي الذي يتابعه خبراء الصندوق، اجتمع وزراء المالية التابعون للاتحاد والولايات في أديس أبابا يوم ١٤ أيلول/سبتمبر لمناقشة مسألة تخفيف عبء الديون على الصومال في حلقة عمل نظمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي. وأعلن الوزراء عن إرادتهم الجماعية والتزامهم الجماعي فيما يتعلق بتعزيز التعاون من أجل إصلاح نظام الإدارة المالية وإرساء نظام مالي اتحادي. وفي الوقت نفسه، في ١٧ أيلول/سبتمبر، أعلن وزير المالية الاتحادي عن صرف ٦ ملايين دولار لفائدة الولايات الاتحادية الأعضاء وإدارة بنادر الإقليمية.

٢ - مراجعة الدستور

٢٥ - في الفترة من ١٥ إلى ١٧ أيلول/سبتمبر، اجتمعت وزارة الشؤون الدستورية ولجنة الرقابة البرلمانية واللجنة المستقلة لمراجعة وتنفيذ الدستور لتقييم سبل المضي قدماً في عملية مراجعة الدستور. وتوصلت الكيانات إلى توافق واسع في الآراء بشأن جدول زمني ومجموعة من النقاط المرجعية التي يتعين تنفيذها بشكل مشترك، بما في ذلك إجراء مشاورات في الولايات الاتحادية الأعضاء، لإنجاز المراجعة بحلول حزيران/يونيه ٢٠٢٠. ودعت القادة الاتحاديين وقادة الولايات إلى التوصل إلى اتفاق فعال بشأن المسائل الدستورية التي تتطلب الحوار السياسي، وشددت على الحاجة إلى توافق الآراء والتراضي. وفي منتدى الشراكة الصومالية، التزمت الحكومة الاتحادية، من خلال إطار المساءلة المتبادلة، بإجراء حوار فعال حول المسائل الدستورية التي لم تسو بعد مع الجهات المعنية الرئيسية، بما يشمل قيادات الولايات الاتحادية الأعضاء.

٣ - منع نشوب النزاعات وتسويتها

٢٦ - قبل انتخابات جوبالاند، تواصل ممثلي الخاص، إلى جانب شركاء دوليين آخرين، مع السيد مادوبي، واللجنة المستقلة المعنية بالانتخابات وبتحديد الدوائر الانتخابية في جوبالاند، والمرشحين الآخرين الطامحين للرئاسة وقيادة الحكومة الاتحادية، من أجل حث الأطراف على تقديم التنازلات الضرورية للاتفاق على عملية انتخابية واحدة وشاملة، والحرص على تجنب اللجوء إلى العنف. وواصل ممثلي الخاص جهوده في مجال الاتصال من أجل التواصل مع الأطراف وتشجيع الحوار للخروج من المأزق السياسي بعد إنجاز العملية.

٢٧ - وفي غالمودوغ، توسط رئيس الوزراء بين مجموعتين متنازعتين من عشيرة دير في هيرالي وهورش في إطار جهوده الرامية إلى تيسير المصالحة والعملية الانتخابية في الولاية. وفي ٤ أيلول/سبتمبر، اتفق شيوخ العشيرة من كلا الجانبين على مبادئ لوضع أسس سلام دائم وشكلوا لجنة سلام مشتركة لتيسير تنفيذ الاتفاق. وفي منطقة هيران، استمر وقف إطلاق النار الذي اتفق عليه في ١٧ تموز/يوليه من جانب شيوخ عشيرتي حوادلة وهبر جدير الفرعيتين المقيمتين في متبان دون وقوع أي حوادث عنف أخرى.

٤ - دعم الانتخابات عن طريق الاقتراع العام

٢٨ - أجمعت اللجنة البرلمانية المخصصة المكلفة باستعراض مشروع القانون الانتخابي مشاورات مع الجهات المعنية في جميع الولايات الاتحادية الأعضاء وبنادر، ومن المتوقع أن تقدم توصياتها إلى البرلمان في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر. وأشار قادة بونتلاندا إلى أنهم سيقدمون ورقة موقف خطية بشأن مشروع القانون. وفي مقديشو، قدمت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات وفريق الدعم الانتخابي المتكامل المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال توصيات لتنظر فيها اللجنة المخصصة من أجل تعديل مشروع القانون الانتخابي وتنقيح الجداول الزمنية لتمكين اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات من إجراء الانتخابات بأكثر الطرق كفاءة وفعالية من حيث التكلفة. وما زالت التعديلات التي أدخلت على قانون الأحزاب السياسية، والمقدمة من مجلس الوزراء إلى البرلمان في أيار/مايو، لدى رئيس مجلس الشعب وهي لم تُعرض بعد لقراءتها قراءة أولية.

٢٩ - وفي ١٨ أيلول/سبتمبر، عيّّن وزير الأمن الداخلي فرقة عمل وطنية معنية بأمن الانتخابات تتألف من ١٦ كياناً منها قوات الأمن الاتحادية والإقليمية، ووزارة الأمن الداخلي، وبعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال، واللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، وكيانات الأمم المتحدة، وسيترأسها مفوض الشرطة في قوات الشرطة الصومالية. وأعدت بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال مشروع مفهوم مشترك للأمن لأغراض تسجيل الناخبين كي تنظر فيه فرقة العمل. وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، وافق صندوق بناء السلام على مشروعين قيمة كل منهما ٢,٥ مليون دولار لدعم مراكز العمليات المشتركة لفرقة العمل وآلية لتسوية المنازعات الانتخابية.

٣٠ - ووافق مجلس اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات مؤقّتا على القائمة المنقحة لمواقع تسجيل الناخبين المحتملة لكل من بنادر وولاية جنوب غرب الصومال وهيرشبيلي وغالمودوغ، التي ستقدم إلى فرقة العمل المعنية بأمن الانتخابات للتدقيق فيها. وعملية تحديد مواقع تسجيل الناخبين المحتملة في بوتلاندا وجوبالاند معطلة بسبب الخلافات السياسية القائمة بين الولايتين الاتحاديتين العضوين والحكومة الفيدرالية.

باء - المسائل الشاملة

١ - المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٣١ - أسهمت الجهود الحثيثة التي بذلتها القائدات والناشطات الصوماليات في زيادة تمثيل المرأة في المجلس التشريعي لولاية جوبالاند خلال العملية الانتخابية التي جرت في آب/أغسطس، حيث انتقل عدد مقاعدهن من ثلاثة (أو ما يعادل ٤ في المائة) إلى ثمانية (أو ما يعادل نسبة ١١ في المائة) من مجموع ٧٤ مقعداً.

٣٢ - وفي ١٤ آب/أغسطس، عقد ممثلي الخاص جلسة مع قيادات المجتمع المدني النسائية في مقديشو وناقش معها سبل تمكين المرأة من المشاركة الفعالة في الانتخابات الوطنية. وفي ١٣ أيلول/سبتمبر، وخلال اجتماع عقده وزارة شؤون المرأة وتنمية حقوق الإنسان في بايدوا، التزم السيد خيرى بإشراك المرأة في العمليات السياسية والانتخابية بما في ذلك من خلال الحصص الخاصة، وتعزيز وحماية حقوق المرأة، وضمان التحاق ٢٥٠ من السيدات المهنيات بالقوى العاملة في القطاع العام. وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، عقد ممثلي الخاص جلسة مع قيادات الأعمال التجارية النسائية من أجل مناقشة دورها الحيوي في الاقتصاد الوطني.

٣٣ - وفي الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ آب/أغسطس، عقد الاتحاد الوطني للصحفيين الصوماليين واتحاد النقابات العمالية الصومالية، بالتعاون مع وزارة شؤون المرأة وتنمية حقوق الإنسان وبدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، أول مؤتمر بشأن النهوض بالصحافة المراعية للاعتبارات الجنسانية، وقد تمخض المؤتمر عن توصيات رئيسية لوسائل الإعلام فيما يتعلق بالانتخابات الوطنية. وفي ٤ أيلول/سبتمبر، نظمت الوزارة، بدعم من البعثة، مؤتمراً للنساء وللطلاب وممثلي المجتمع المدني من الولايات الأعضاء في الاتحاد ومن "صوماليلاند"، وذلك من أجل مناقشة مسألة فسخ مجال أكبر أمام المرأة للعمل في القطاع البحري. وعلاوة على ذلك، وبالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، شرعت الوزارة أيضاً في أيلول/سبتمبر في

وضع خطة عمل وطنية لتوفير نهج شامل ومتسق يحقق في الصومال تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن.

٣٤ - وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، زارت نائبة الأمين العام مقديشو في إطار بعثة تزامن بشأن المرأة والسلام والأمن، تم إيفادها إلى منطقة القرن الأفريقي بالاشتراك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وعقدت نائبة الأمين العام اجتماعات مع رئيس الوزراء ومجلس الوزراء وقيادات المجتمع المدني النسائية وفريق الأمم المتحدة القطري لمناقشة سبل دعم التمكين السياسي والاجتماعي والاقتصادي للمرأة.

٢ - تمكين الشباب

٣٥ - تم في ١٢ آب/أغسطس الاحتفال باليوم الدولي للشباب في جميع أنحاء الصومال، حيث نُظِّمَت فعاليات في كل من بيدوا وبلدوين ودوسميريب وغاروي وكيسمايو ومقديشو وهرجيسا. وجرى تنظيم معارض للوظائف وأنشطة بقيادة الشباب، منها عمليات تنظيف داخل مخيمات المشردين داخلياً الموجودة في ضواحي مقديشو، وحملة للتبرع بالدم في هرجيسا، وحملة لزراعة الأشجار في غاروي. وفي اليوم نفسه، أنشئ مجلس الأمم المتحدة الاستشاري للشباب في الصومال، الذي هو عبارة عن مجلس قائم على التمثيل المتوازن للجنسين وعلى التنوع من حيث التمثيل الجغرافي والخبرات، وذلك من أجل إسداء المشورة لقيادة الأمم المتحدة في الصومال بشأن السياسات والبرامج المتعلقة بالشباب.

٣٦ - وواصلت كيانات الأمم المتحدة تنفيذ برنامجها المشترك لتشغيل الشباب، بدعم مالي من المانحين ومن صندوق بناء السلام. وقدمت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية دورات للتدريب المهني والتقني وللتدريب على سبل كسب العيش لأكثر من ٥٠٠ شاب صومالي استُفيدوا من أجل ترميم وإصلاح الممتلكات العامة والبنية التحتية الحيوية. وفي مقديشو وكيسمايو وبيدوا، شارك ٣٨٤ من الشباب العاطل عن العمل وغير الحائز للمهارات (بمن فيهم ١٧٨ امرأة) في دورة تدريبية نظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائية على مدى ثلاثة أشهر في مجال تركيب الألواح الشمسية وصيانتها والاتجار فيها، تم على إثرها إنشاء ١٦ مشروعاً من المشاريع الصغرى في مجال الطاقة الشمسية، يعمل فيها ٤٨ من الشباب لحسابهم الخاص. كما قدّم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تدريباً على التكنولوجيات المتطورة في مجال المعلومات والاتصالات وذلك لفائدة ٤٠ من الشباب ذوي الإعاقة بغية صقل مهاراتهم الوظيفية.

٣٧ - ولتعزيز التوعية من خلال الرياضة بضرورة التصدي للقواعد الجنسانية الضارة، قدم صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم لدورة في كرة السلة نُظِّمَت للإناث في كيسمايو في الفترة من ١٥ إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر. وقد أذكت هذه الدورة الوعي بمسألة العنف الجنساني، وزواج الأطفال، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وقدّم الصندوق أيضاً الدعم للمشاورات الوطنية السابقة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عُقد في نيروبي في الفترة من ١٢ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، حيث تعهدت الحكومة الاتحادية بالقضاء على العنف الجنساني وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث وبالحد من وفيات الأمهات بحلول عام ٢٠٣٠.

جيم - تنسيق التنمية

٣٨ - تُشكّل مجموعة من مبادئ الشراكة المعتمدة في منتدى الشراكة المعني بالصومال ضمن إطار المساءلة المتبادلة السند الذي تقوم عليه تعهدات الحكومة الاتحادية وشركائها. وتشمل هذه التعهدات

مقومات المعونة الفعالة المتمثلة في ملكية النظم القطرية ومواءمتها وتنسيقها واستخدامها، وتنظيم المنظمات غير الحكومية، والمجالات المتداخلة للشؤون الجنسانية والبيئة وتغير المناخ.

٣٩ - في ٢٦ أيلول/سبتمبر، وافق مجلس الوزراء على خطة التنمية الوطنية التاسعة، التي تحدد أولويات التنمية للفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٤. وقد أُقرت هذه الخطة من خلال عملية تشاورية ضمت الوزارات القطاعية والولايات الاتحادية الأعضاء وشركاء التنمية والجهات الفاعلة الأخرى.

٤٠ - ويطلب من الحكومة الاتحادية، يجري تنفيذ عملية تشاورية لتحسين وتبسيط هيكل المعونة بغية مواءمة مكوناته بشكل أفضل مع ركائز خطة التنمية الوطنية الجديدة، وتعزيز مشاركة الولايات الاتحادية الأعضاء، وإتاحة المزيد من اتخاذ القرارات على أساس البيانات.

رابعا - حقوق الإنسان والحماية

ألف - حقوق الإنسان

٤١ - سجلت البعثة ١٢٤ إصابة في صفوف المدنيين خلال الفترة المشمولة، ٥٠ في المائة منها تُنسب إلى حركة الشباب، و ١٨ في المائة إلى قوات الأمن على مستوى الولايات، و ٢٤ في المائة إلى جهات مجهولة الهوية و ٨ في المائة إلى ميليشيات عشائرية. وتم إصدار ثمانية أحكام بالإعدام، ونُقذت أربعة إعدامات.

٤٢ - واعتُقل خمسة عشر صحفياً، ثلاثة في بونتلاندا وخمسة في "صوماليلاند" وخمسة في بنادر وواحد في كل من جوبالاند وهيرشيبيلي. وتم إغلاق محطة تلفزيونية خاصة في هرجيسا ومُنِع الوصول بالإنترنت إلى موقع إعلامي واحد في بونتلاندا. وأيدت محكمة الاستئناف الإقليمية في هرجيسا عقوبة السجن لمدة ثلاث سنوات وستة أشهر في حق أحد الصحفيين. واتخذت ولاية جنوب غرب الصومال وولايتي جوبالاند وبونتلاندا تدابير مقيّدة لحرية التعبير وتكوين الجمعيات السلمية، منها التسجيل الإلزامي لوسائل الإعلام لدى إدارة بونتلاندا وذلك في انتهاك للمهام المنوطة بمجلس بونتلاندا للإعلام.

٤٣ - وفي ٦ آب/أغسطس، أصبحت الصومال الدولة رقم ١٨٠ في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر، ومن أجل حشد الدعم لتنفيذ الاتفاقية، اشتركت وزارة شؤون المرأة وتنمية حقوق الإنسان مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في استضافة نشاط جانبي بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وذلك على هامش انعقاد الدورة الثانية والأربعين لمجلس حقوق الإنسان. واستهلت الوزارة في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر مشاورات وطنية بشأن مشروع قانون الإعاقة.

٤٤ - وفي ١٦ أيلول/سبتمبر، قدمت الصومال تقريرها الأول إلى لجنة حقوق الطفل، وانتهت وزارة شؤون المرأة وتنمية حقوق الإنسان من إجراء مشاورات مع الجهات المعنية على المستوى الاتحادي وعلى مستوى الولايات بشأن مشروع قانون حقوق الطفل.

باء - الامتثال لسياسة بذل العناية الواجبة في مجال مراعاة حقوق الإنسان

٤٥ - واصلت البعثة دعم تنفيذ مختلف تدابير التخفيف المتعلقة بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، بما في ذلك إسداء المشورة التقنية وصياغة البرامج وتقديم التدريب لكيانات الأمم المتحدة وقوات الأمن الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وأجرت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال أيضا تقييما لحقوق الإنسان لدى كتيبتين تابعتين للجيش الوطني الصومالي سبق لأفرادهما أن تلقوا تدريباً قبل النشر على حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وفي شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر، قدّمت البعثة التدريب في مجال حقوق الإنسان لأفرقة إبطال مفعول الذخائر المتفجرة في مقديشو.

٤٦ - وفي ٢١ آب/أغسطس، أجرت وزارة شؤون المرأة وتنمية حقوق الإنسان مشاورات مع ممثلين من مختلف الوزارات والمؤسسات من أجل وضع سياسة عامة بشأن حماية المدنيين، وذلك بدعم من البرنامج المشترك بين الأمم المتحدة والحكومة الاتحادية بشأن حقوق الإنسان وتمشيا مع التدابير المحددة ضمن إطار سياسات بذل العناية الواجبة لحقوق الإنسان بشأن منع الانتهاكات والتصدي لها.

٤٧ - وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، ناقش الفريق العامل المشترك بين الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي المعني بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان سُبل تعزيز التدابير الرامية إلى منع الإصابات في صفوف المدنيين ومعالجتها، بما في ذلك تبسيط عمل هيئة التحقيق التابعة لبعثة الاتحاد، وجمع الهبات، واستخدام أجهزة التعقب ضمن العتاد الجوي التابع لبعثة الاتحاد.

٤٨ - ولواءة تدريب بعثة الاتحاد الأفريقي مع المعايير المعتمدة في الأمم المتحدة، نظّم مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال تدريباً للمدربين لفائدة ٢٢٤ فرداً من جميع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في بعثة الاتحاد الأفريقي. وتم إعداد دليل تدريبي يغطي الموضوعات الإلزامية، ومنها متطلبات التدريب على سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، ليكون بمثابة دليل لمرحلة ما قبل النشر. وأنشأ المكتب أيضا آلية للزيارات المنتظمة إلى العواصم الوطنية من أجل رصد وتقييم التدريب السابق للنشر الذي تجريه البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة.

جيم - الأطفال والنزاع المسلح

٤٩ - تحققت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة من ٥٢١ انتهاكا جسيما تضرّر منها ٣٣٥ طفلا (٢٦٥ صبيا و ٧٠ فتاة)، ومن هجمتين على مستشفيات، و ٢٢ هجمة على مدارس و ٦ حوادث تعلقت بمنع وصول مساعدات إنسانية. وكان هناك في المجموع ١٢٩ طفلا ذهبوا ضحايا للتجنيد والاستخدام من قبل أطراف النزاع بالأساس، و ١٣٠ ضحايا للاختطاف، و ٩٨ لأعمال القتل والتشويه، و ٣٤ للعنف الجنسي. وكانت الانتهاكات تعزى إلى حركة الشباب (بنسبة ٥٣ في المائة)، وإلى قوات الأمن الاتحادية وقوات الأمن على مستوى الولايات (بنسبة ٢٩ في المائة)، وإلى جهات مجهولة الهوية وميليشيات عشائرية (بنسبة ١٨ في المائة). وشجّلت ستّ عشرة حالة سلب للحرية تضرّر منها ٣٤ صبيا، ونُسبت تلك الحالات إلى قوات الشرطة الصومالية والجيش الوطني الصومالي. وتم تسريح ٨٨٨ طفلا (٧٥٨ صبيا و ١٣٠ فتاة) من القوات المسلحة والجماعات المسلحة، وسُلموا إلى شركاء البونيسف لتأهيلهم ثم إعادة إدماجهم.

٥٠ - وفي ١٥ أيلول/سبتمبر، ساعدت البعثة وزارة الدفاع في تنظيم اجتماع مائدة مستديرة لاعتماد خريطة طريق بشأن الأطفال والنزاع المسلح والإسراع بتنفيذ خطط العمل الحالية. وأحاط الاجتماع الذي حضره وزير الدفاع ووزير العدل علما بالخطوات التي اتخذتها الحكومة الاتحادية والأطراف الشريكة من أجل تعزيز حماية الطفل، وتم تحديد المجالات الرئيسية التي تتطلب المزيد من التحسين. ووافق صندوق بناء السلام على رصد مبلغ مليوني دولار لليونيسف والبعثة من أجل دعم إعادة الإدماج المجتمعي للأطفال الجنود في الصومال.

٥١ - وفي الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، قامت ممثلي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، فرجينيا غامبا دي بوتغيتير، بزيارة إلى الصومال لإجراء مناقشات مع الشركاء الوطنيين والدوليين بشأن آليات تعزيز حماية الطفل والتصدي للانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. وشهدت ممثلي الخاصة توقيع وزير الدفاع على خريطة طريق من أجل التعجيل بتنفيذ خطط العمل المتعلقة بحماية الطفل.

دال - منع العنف الجنسي والجنساني

٥٢ - في ١١ أيلول/سبتمبر، قامت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتيسير عقد حلقة عمل لفائدة البرلمانيات والمحاميات والمجتمع المدني وذلك بغية استعراض التمييز الملون للعدالة الجنسانية في الصومال، الذي هو بمثابة أداة تُستخدم في تقييم الأطر القانونية الوطنية من حيث استجابتها لمبدأ المساواة أمام القانون والحماية من العنف الجنساني. وتم الوقوف في حلقة العمل على مشاريع القوانين التي لم يتم تُعتمدها ومنها مشروع قانون الجرائم الجنسية وقانون الأسرة.

٥٣ - وفي يومي ١٦ و ١٧ أيلول/سبتمبر، نظّمت البعثة لفائدة ٢٤ من المدعين العامين والقضاة ومسؤولي الشرطة والمحققين التابعين لإدارة التحقيقات الجنائية، بمن فيهم ست مشاركات، تدريباً في مقديشو على التحقيقات في العنف الجنسي في حالات النزاع والجرائم ضد الأطفال، وذلك بغية تعزيز قدرة النظام القضائي على ملاحقة قضايا الجرائم الجنسية والجنسانية والفصل فيها. وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، تم تقديم مشروع قانون منع تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية إلى مجلس الوزراء لعرضه على المناقشة.

خامسا - الحالة الإنسانية

٥٤ - أدت أمطار موسم غو المتأخرة وغير المنتظمة إلى انخفاض محصول الحبوب بنسبة ٧٠ في المائة عن المعدل المتوسط، ليشكل بذلك هذا المحصول أدنى مستوى منذ أن بدأ جمع البيانات في عام ١٩٩٥. وشكل موسم غو لعام ٢٠١٩ ثالث أكثر المواسم جفافاً منذ ٣٠ عامًا، وهو يأتي في أعقاب موسم أمطار السنة الماضية الذي كان دون المتوسط. وقد شكلت قلة الأمطار للموسم الثاني على التوالي خطراً على حالة الأمن الغذائي الهشّة بالفعل في بلد مازال يتعافى من آثار الجفاف المطول لموسم ٢٠١٦/٢٠١٧.

٥٥ - ولا يزال سوء التغذية الحاد منتشرًا على نطاق واسع بسبب جملة من العوامل منها انعدام الأمن الغذائي، وارتفاع معدلات الاعتلال، وانخفاض معدلات العلاج، وسوء الممارسات المتبعة في الرعاية. لذا، تتطلب المبادرات المعنية بالتغذية التكثيف على الفور، حيث تشير التقديرات إلى أنّ مليون طفل مصابون بسوء التغذية الحاد. وهناك في المجموع ١٨٠.٠٠٠ طفل يُتوقع أن يعانون من سوء تغذية حاد في الفترة من

تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى حزيران/يونيه ٢٠٢٠. ولا بد أيضاً من القيام بمبادرات متكاملة من أجل دعم التعافي والحيلولة دون تدهور الوضع التغذوي للصوماليين المعرضين للخطر.

٥٦ - ويزيد تأثير الجفاف، وكذا النزاع المسلح المطول والعراقيل التي تحول دون وصول المساعدات الإنسانية، من تفاقم تحديات الحماية، ولا سيما بالنسبة للنساء والأطفال، حيث تفقد الأسر شبكاتهما الاجتماعية وقدراتهما على المواجهة. وحتى هذه اللحظة من عام ٢٠١٩، واجه أكثر من ٣٠٠.٠٠٠ شخص التشرد بسبب الجفاف والنزاع، مما زاد من أعداد المشردين داخلياً في جميع أنحاء البلد، الذين يبلغ عددهم ٢,٦ مليون مشرد ما زالوا يواجهون مخاطر جديدة في أن يتم إجلاؤهم وتهميشهم وإقصائهم.

٥٧ - وأظهرت أحدث تحاليل الأمن الغذائي التي أجرتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والتي صدرت في ٢ أيلول/سبتمبر، أنّ المنظومة الإنسانية في الصومال تتسم بالفعالية على الرغم من بيئة العمل الصعبة. فبفضل المساهمات المالية السريعة لخطّة مواجهة آثار الجفاف تمكّنت وكالات المعونة من زيادة نسق الاستجابة المبكرة. وفي أيلول/سبتمبر، وصلت المساعدات إلى أكثر من مليوني شخص يمرون بمراحل أزمة وطوارئ من حيث انعدام الأمن الغذائي. وكانت هناك حاجة إلى مساهمات فورية لمساعدة ٢,١ مليون شخص تشير التوقعات الحالية إلى أنّهم سيعانون بشكل حاد من انعدام الأمن الغذائي حتى نهاية شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. وبحلول نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر، تم تمويل خطة الاستجابة الإنسانية بنسبة ٧١ في المائة. وظلت المجموعات المواضيعية الحاسمة، مثل الصحة والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، تعاني من نقص التمويل. ويعمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة مع السلطات المحلية ومع الأطراف الشريكة من أجل توسيع نطاق الاستجابة.

٥٨ - وقد بدأ نزول أمطار موسم دير في وقت مبكر من شهر أيلول/سبتمبر، وسُجّل نزول أمطار معتدلة إلى غزيرة في أنحاء كثيرة من البلد وداخل المرتفعات الإثيوبية. وقد أدى ذلك إلى حدوث فيضانات على طول النهرين الرئيسيين في الصومال، أي نهر شيبلي ونهر جوبا، مما تسبب في نزوح عشرات الآلاف من الأشخاص، خاصة في بلديون التابعة لمنطقة حيران.

٥٩ - وخلال المهمة التي ذهب فيها إلى الصومال في ١١ و ١٢ أيلول/سبتمبر، توجه وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، مارك لوكوك، ومجموعة من كبار المسؤولين من البنك الدولي والأمين العام المساعد لدعم بناء السلام، أوسكار فرنانديز، بدعوة من أجل تمويل مستدام لحماية المكاسب التي تحققت مؤخراً في مكافحة الجوع. وكرر التأكيد على أهمية إطار الحكومة الاتحادية للإنعاش والمرونة الذي يمثل محور الجهود الهادفة إلى الخروج من دائرة الأزمات الإنسانية المتكررة في الصومال. وهناك آليات قائمة تتيح التوسيع بسرعة من نطاق الاستجابة لإنقاذ الأرواح وتهيئة أسباب المعيشة، وهي تشمل برامج هامة للمساعدات النقدية، وشراكات موسعة مع شركاء منفذين محليين تم التحقق منهم، وتحسين التعاون مع السلطات والسكان المتضررين.

٦٠ - ولا تزال الجهود الإنسانية تواجه صعوبات تشغيلية. فقد سُجّل، حتى هذه اللحظة من هذا العام، وقوع حوالي ٦٨ حادثة عنف ضد العمليات الإنسانية في جميع أنحاء الصومال، قُتل فيها ١٢ من العاملين في المجال الإنساني وجرح ٥ آخرون، فيما تم اختطاف ١١ واعتقال ١٨ أو احتجازهم بشكل مؤقت، وعمدت السلطات إلى طرد ثلاثة لارتكابهم مخالفات حسب ما قيل. ولا تزال القيود البيروقراطية والبنية التحتية اللوجستية المحدودة تعيق قدرة الوكالات الإنسانية على الوصول إلى المحتاجين. ويعكف

الفريق القطري للعمل الإنساني على تنفيذ استراتيجية للوصول بالمساعدات تم إقرارها في شهر أيار/مايو من أجل توفير التوجيه بشأن التعامل مع السلطات ومع كل الأطراف المتنازعة، وذلك ضمن إطار الجهود المبذولة لتعزيز تقديم المساعدة الإنسانية.

سادسا - النهج الشامل للأمن

٦١ - بحث منتدى الشراكة المعني بالصومال التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الانتقالية من خلال النهج الشامل للأمن. وأقرّ المشاركون بالإصلاحات الأمنية المستمرة، وبالعمليات الناجحة لاستعادة الأراضي التي كانت تحت سيطرة حركة الشباب سابقاً ونشر الاستقرار فيها، وزيادة تقديم الخدمات الاجتماعية، والتقدم المحرز صوب تحقيق المصالحة المحلية في بعض المناطق. وقد التزمت الحكومة الفيدرالية بإخماء العمليات الأمنية الحالية بنجاح، وتنفيذ المزيد من العمليات ضد حركة الشباب، واستكمال الإصلاحات ذات الأولوية لمؤسسات الأمن والعدالة وحقوق الإنسان. وأثقت على أن يتم بشكل مشترك في عام ٢٠٢٠ تحديد مواطن تركيز تلك الجهود، وذلك حرصاً على أن توجّه كل الأطراف المعنية جهودها ومواردها إلى المواقع المتفق عليها من أجل الانتقال بفعالية أكبر من مرحلة بعثة الاتحاد الأفريقي إلى مرحلة الأمن بقيادة صومالية. والتزم الشركاء الدوليون بدعم إنشاء قوات أمن متوافقة مع حقوق الإنسان، وتحقيق الاستقرار في المناطق المستعادة حديثاً، وإدخال إصلاحات رئيسية على قطاع الأمن تشمل إصلاح الموارد البشرية وكشوف الرواتب.

ألف - العمليات

٦٢ - ظلت العمليات العسكرية الجارية بقيادة صومالية في منطقة شبيلي السفلى تشكل محور الجهود الانتقالية التي تبذلها الحكومة الاتحادية، وهي قد أتاحت في شهر أيلول/سبتمبر استعادة مدينة أوديغلي من سيطرة حركة الشباب. وشهد التنسيق والتخطيط بين أنشطة الجيش والشرطة وسيادة القانون وتحقيق الاستقرار تحسناً، وتم نشر أكثر من ١٠٠ من ضباط الدراويش التابعين لقوات الشرطة الصومالية في المناطق المستعادة في شبيلي السفلى. وتولت وزارة الداخلية والشؤون الاتحادية والمصالحة وسلطات ولاية جنوب غرب الصومال قيادة عملية تنسيق جهود تحقيق الاستقرار في المناطق المستعادة، وحظيت هذه الأنشطة بدعم من الجهات المانحة.

٦٣ - بيد أنّ هجمات حركة الشباب المضادة على قوات الأمن الصومالية وعلى بعثة الاتحاد الأفريقي في أوديغلي وبارير وعيل سليني أظهرت تحديات فيما يتعلق بتأمين المناطق المستعادة وحماية السكان من التهيب والعنف الانتقامي. كما أدى تقلّب الأوضاع بشكل مستمر في المناطق إلى إعاقه الوصول إلى مبادرات تثبيت الاستقرار، فيما تشير التوقعات إلى أنّ وصول أمطار موسم دير سيفضي بدوره إلى مزيد من حالات التأخير خلال المراحل التالية.

٦٤ - وتُشكّل التحديات في مجال توفير الموارد والقوى الكافية عقبه أمام التنفيذ المطرد للخطة الانتقالية. فقد واجه الجيش الوطني الصومالي صعوبات في بلوغ هدفه المتمثل في إنشاء كتيبة مشاة واحدة كل شهر قوامها من ٣٠٠ إلى ٣٥٠ فرداً. ويمثّل تباطؤ نسق عملية إنشاء قوات أمن صومالية قادرة على القتال وعلى "الاحتفاظ" مصدر قلق مستمر بالنسبة لاستمرار العمليات الانتقالية في منطقة شبيلي السفلى وللقيام بالعمليات في المستقبل.

باء - بناء القدرات المؤسسية

٦٥ - في ٧ آب/أغسطس، تشارك مكتب رئيس الوزراء ووزارة الأمن الداخلي في رئاسة الاجتماع الافتتاحي للجنة التوجيهية للبرنامج المشترك لإدارة قطاع الأمن، التي ضمت وزارة الدفاع والوزارات الأمنية للولايات الاتحادية الأعضاء وإدارة بنادر الإقليمية للموافقة على خطة عمل وميزانية البرنامج المشترك لإدارة قطاع الأمن الذي أطلقه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال في الآونة الأخيرة لدعم تنفيذ هيكل الأمن الوطني في الصومال.

٦٦ - وفي ٢٩ آب/أغسطس، تخرج ١٨٧ شرطياً من دورة تدريب أساسي في جوهر ونُشروا في جميع أنحاء هيرشبيلي، بما في ذلك في ورشبيخ التي تحولت من قاعدة عمليات أمامية لبعثة الاتحاد الأفريقي إلى الصومال إلى مركز للشرطة. ويتواصل توفير التدريب الأساسي لـ ٤٠٠ مجند من الشرطة، سيكملون عند تخرجهم قوة ضباط الدراويش التابعين للشرطة الاتحادية التي يبلغ قوامها ١٠٠ شرطي والتي نشرت مؤخراً في المقاطعات المستعادة في شبييلي السفلى. وفي إطار برنامج الشرطة المشترك الذي تنفذه الأمم المتحدة بدعم من شرطة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، أُجريت دورة تدريب تذكيري حضرها ١٠٠ من ضباط شرطة غالمودوغ وبونتلاندي المعينين في وحدة الشرطة المشتركة في غالكعيو، وتم تمويل عملية تشييد ست نقاط تفتيش عند معابر الدخول الرئيسية إلى مقديشو ضمن إطار الخطة الأمنية للعاصمة. وبدعم من الشركاء، وضعت وزارة الأمن الداخلي مفهوم شرطة الدراويش لتحديد الأدوار والوظائف الموكلة لشرطة الدراويش على صعيدي الاتحاد والولايات كليهما بما يشمل القيادة والتحكم، والتدريب وعمليات الدعم.

٦٧ - وفي آب/أغسطس، قدمت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، والمنظمة الدولية لقانون التنمية وشركاء آخرون، في إطار برنامج العدالة المشترك، الدعم إلى وزارة العدل في صياغة خريطة طريق للمسائل التي ينبغي تناولها لإتاحة نقل عبء القضايا الخاصة بالمتحيزين الشديدي الخطورة من حركة الشباب والجماعات المنتسبة إليها من المحاكم العسكرية إلى المدنية.

٦٨ - وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر، استهلّت المحكمة العليا للصومال برنامجاً مدته ٢٦ أسبوعاً لتدريب المدربين لصالح ٣٦ من القضاة والمدعين العامين من المحاكم الاتحادية ومحاكم الولايات، وضع بدعم من مركز التنسيق العالمي لسيادة القانون، من أجل معالجة الثغرات التي حددت في تقييم للاحتياجات التدريبية أنجز في حزيران/يونيه.

٦٩ - وفي الفترة من ١٢ إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، قامت بعثة الأمم المتحدة، والمنظمة البحرية الدولية وبعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في الصومال بتقديم الدعم إلى الحكومة الاتحادية في تدشين الإدارة البحرية الصومالية والعمل المتعلق بامثال البلد للقانون الدولي في الشؤون البحرية، وتسجيل السفن، ومنح الشهادات للطواقم وإنشاء مركز تنسيق عمليات الإنقاذ في البحر.

٧٠ - وأنجزت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام دورة تدريبية في مجال التوعية بأخطار المتفجرات لما مجموعه ١٢٠ من جنود الجيش الوطني الصومالي في بايدوا في الفترة من ٣٠ أيلول/سبتمبر إلى ٨ تشرين الأول/أكتوبر. وقامت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام أيضاً بتدريب أربعة أفرقة مختصة بالتخلص من الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع تابعة لقوات الشرطة الصومالية في مجال التخفيف من التهديد الذي تشكله أخطار المتفجرات على المستوى الاتحادي وعلى مستوى الولايات في الفترة من ٤ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر.

جيم - أنشطة الدعم

٧١ - في ٣٠ أيلول/سبتمبر، عقدت وزارة الداخلية، والشؤون الاتحادية والمصالحة الاجتماع الوطني المعني بتحقيق الاستقرار مع نظيرتها في الولايات، الذي تم خلال إبراز التقدم المحرز في تنفيذ إطار وذجر الوطني للحكم المحلي. وفي هيرشبيلي، أكملت وزارة الداخلية أول تشكيل لمجالس المقاطعات في ورشيخ. وتجري حاليا عمليات أخرى لتشكيل ١٧ مجلسا من مجالس المقاطعات في جميع أنحاء جوبالاند، وولاية جنوب غرب الصومال، وهيرشبيلي وغالمودوغ.

٧٢ - وواصلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال والمنظمة الدولية للهجرة تقديم الدعم إلى الحكومة الاتحادية في تنفيذ البرنامج الوطني لمعاملة المقاتلين المسرحين والتعامل معهم. وفي منتصف تموز/يوليه، قامت المراكز الثلاثة لتأهيل الذكور من المنشقين القليلي الخطورة عن حركة الشباب بتقديم الدعم إلى ٨٦ فردا في مقديشو، و ٥١ فردا في بيدواه و ١١٠ أفراد في كيسمايو. وفي أيلول/سبتمبر، بدأت ولاية جنوب غرب الصومال وجوبالاند بتشبيد مركزي تأهيل في بايدوا وكيسمايو لتلبية احتياجات المنشقات القليلات الخطورة عن حركة الشباب ومعالينهن. ونوقش الدور المعقد الذي تقوم به المرأة في حركة الشباب في اجتماع لعنصر النهج الشامل للأمن المتعلق بمنع ومكافحة التطرف المصحوب بالعنف. وتم في الاجتماع تسليط الضوء على استنتاجات مبادرات بحثية شتى بشأن تجنيد المرأة، والأدوار التي تقوم بها والمسؤوليات التي تتولاها بصفتها عضوة في حركة الشباب، وانشقات المرأة وتأثيرها الكبير في انشقات الرجل.

سابعا - الدعم الذي يقدمه مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وإلى الجيش الوطني الصومالي

ألف - الدعم المقدم لعمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال

٧٣ - في تموز/يوليه، بدأ مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال برنامجا لتعزيز الأمن والمرافق في ٢١ قاعدة من القواعد الأمامية للعمليات، الأمر الذي استلزم تحسين أمن المنطقة المحيطة، بوسائل منها إنشاء بوابات ذات أذرع متحركة. وقد تم حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر تحديد قاعدتين من القواعد الأمامية للعمليات في القطاع ١ لبعثة الاتحاد الأفريقي.

٧٤ - وفي آب/أغسطس، قدم المكتب الدعم لنشر قوة تابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي مؤلفة من ١٥٠ جنديا من الوحدة التابعة لجيبوتيا و ٧٠ جنديا من الوحدة التابعة لإثيوبيا إلى طوسمريب لتوفير مزيد من الأمن خلال عملية المصالحة في غالمودوغ.

٧٥ - وفي الفترة من أيار/مايو إلى أيلول/سبتمبر، نفذ المكتب عمليات إجلاء طبية وإجلاء للمصابين لصالح ٢٣٤ فردا من أفراد بعثة الاتحاد الأفريقي. و نفذ المكتب أيضا برامج لبناء قدرات في مجال علاج الإصابات والمرضى في أرض المعركة لصالح ٣١ فردا من أفراد بعثة الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك عن طريق التوجيه والتدريب.

٧٦ - ولزيادة المساءلة، والفعالية والشفافية، أنجز المكتب عمليات تفتيش فصلية لكل المعدات المملوكة للوحدات في بعثة الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك فئات الاكتفاء الذاتي. وتبين أن الوحدات التابعة لإثيوبيا وسيراليون ونيجيريا والوحدات العسكرية التابعة لأوغندا قد أوفت بـ ٩٠ في المائة من التزاماتها المتعلقة

بالاكتفاء الذاتي. أما البلدان الأخرى المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة فقد أوفت بنسب أقل من التزاماتها أو أنها لم تقبل تحمل المسؤولية عن الاكتفاء الذاتي. وقام الخبراء في مجال المعدات المملوكة للوحدات من المكتب وبعثة الاتحاد الأفريقي بزيارة جميع العواصم المساهمة في تموز/يوليه وآب/أغسطس لتقديم التوجيه بشأن بناء قدرات الاكتفاء الذاتي وتعزيز الوعي بأهميتها.

٧٧ - وواصل المكتب تتبع مؤشرات الأداء وتطبيق تدابير الرصد فيما يتعلق بالوقود المقدم إلى بعثة الاتحاد الأفريقي من أجل كفالة أن يكون الاستهلاك متنسقا مع استخدام المعدات من حيث المواصفات التقنية والأداء. وأدى ذلك إلى انخفاض في تكاليف الوقود قدره ٣٣٦ ٤٠١ دولارا خلال الفترة الفاصلة بين نيسان/أبريل وأيلول/سبتمبر مقارنة بفترة الأشهر الستة السابقة.

٧٨ - ويتيح الدعم المقدم من صندوق الأمم المتحدة الاستثماري لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي، الذي يبلغ رصيده الحالي ٣,٥ ملايين دولار، الاستعانة بالأفراد من ذوي الخبرات والمهارات المطلوبة غير المتوفرة داخل الاتحاد الأفريقي وبعثة الاتحاد الأفريقي إضافة إلى اقتناء معدات للوحدات التمكينية التابعة للبعثة. واستُخدم الصندوق الاستثماري أيضا لدفع مبلغ قدره ١,٨ مليون إلى أوغندا سدادا لتكاليف معدات فقدت في أعمال قتالية قبل شباط/فبراير ٢٠١٢. وتعكف الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي على وضع مبادرة مشتركة من أجل جمع المزيد من التبرعات.

٧٩ - وعزز المكتب فعالية بعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الأمن الصومالية في مجالي الاتصالات الأمنية والمعلومات المستمدة من مصادر مفتوحة من خلال تنفيذ برامج بناء القدرات. وإضافة إلى ذلك، أنشأ المكتب أكاديميات إقليمية لسلاح الإشارة في جميع مقرات بعثة الاتحاد الأفريقي الست، حيث دُرّب ١٤٢ ١ فردا من أفراد بعثة الاتحاد الأفريقي و ٢٨ فردا من قوات الأمن الصومالية في الفترة بين تموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر.

٨٠ - ودرب المكتب أكثر من ٧٠٠ فرد من أفراد بعثة الاتحاد الأفريقي ووحدة حراسة الأمم المتحدة في مجال الإدارة البيئية فيما يتعلق بالمحافظة على المياه، وإدارة النفايات، وحفظ الطاقة ومنع التلوث. وأُنجزت عمليات التدقيق البيئي في منشآت الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي في مقديشو وفي قطاعات بعثة الاتحاد لضمان امتثال السياسة البيئية.

٨١ - وواصلت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، بدعم من المكتب، دعم العمليات الأمنية وجهود تحقيق الاستقرار التي تضطلع بها بعثة الاتحاد الأفريقي بتقديم المشورة، والتحليل، والتدريب والتوجيه بشأن استخدام المعدات المتخصصة، وكلاب كشف المتفجرات، وموظفي الاتصال بالمجتمعات المحلية وأفرقة إزالة الذخائر المتفجرة. وفي الفترة من ١ أيار/مايو إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، قدمت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام التدريب لـ ٣ ٢٠٩ جنود من قوات بعثة الاتحاد الأفريقي لتعزيز قدرتهم على إيجاد وتدمير الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والعمل بأمان في البيئات المحفوفة بالمخاطر. وأسهمت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام في سلامة وأمن البنى التحتية الاستراتيجية من خلال نشر ١٧ من الأفرقة التي عملت باستخدام ٣٤ من كلاب كشف المتفجرات لإجراء عمليات التفتيش لـ ٩٢٢ ١٠٨ قطعة من الأمتعة، و ٣٦٥ ٢٠٥ مركبة و ١٧٦ مبنى، و ٨٩٩ ٢٢٣ مترا مربعا من المساحة الطابقيّة للمباني و ٩٩٠ ٨٣٧ ١٤ مترا مربعا من المناطق المفتوحة في جميع القطاعات. وقدمت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام الدعم أيضا للوحدات التمكينية التابعة للبعثة فيما يتعلق بتحركات القوافل لإيصال الإمدادات والمعدات من مقديشو إلى القطاعات وضمن القطاعات.

باء - الدعم المقدم لعمليات القوات المسلحة الوطنية الصومالية

٨٢ - قدم مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال الدعم للعمليات المشتركة بين بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الصومالية في شبيلي السفلى وشبيلي الوسطى، بما في ذلك توفير ١٦٨ ٠٠٠ لتر من الوقود، و ٨٣٣ طنا من حصص الإعاشة والمواد الأخرى مثل لوازم الدفاع الميداني، والخيام، وصهاريج تخزين المياه والاتصالات الميدانية لتمكين العمليات الفعالة والتشغيل المتبادل. وأجلى المكتب ١١٣ من الإصابات في صفوف قوات الأمن الصومالية باستخدام ٣٧ رحلة جوية طبية وقدم الدعم بالنقل الجوي للأفراد والمعدات.

٨٣ - وفي آب/أغسطس، طلبت قوات الأمن الصومالية من المكتب توفير المزيد من المساعدة فيما يتعلق بالعمليات المشتركة في شبيلي السفلى وشبيلي الوسطى من خلال تقديم التدريب في مجالات إدارة العمليات، والقيادة والتحكم، وحماية القوات، وأمن الفضاء الإلكتروني، بالإضافة إلى الاستخبارات، والرصد والاستطلاع، وهي مجالات يعكف المكتب في الوقت الراهن على وضع برامج التدريب اللازمة فيها.

٨٤ - ووضعت الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي وحكومة الصومال الاتحادية مذكرة تفاهم ثلاثية بشأن قيام الأمم المتحدة بتوفير الدعم اللوجستي إلى قوات الأمن الصومالية، بما في ذلك من خلال المساعدة المقدمة من بعثة الاتحاد الأفريقي. ويشمل مشروع المذكرة، الذي يتوقع الانتهاء من وضعه بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، الاتفاق على آلية لرصد وتعزيز المساءلة المتبادلة.

٨٥ - وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر، بلغ رصيد صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لقوات الأمن الصومالية ٥,٣ ملايين دولار. واستنادا إلى متوسط الإنفاق الشهري البالغ ١,٢ مليون دولار، من المتوقع أن تكفي الأموال المتوافرة حاليا حتى أوائل عام ٢٠٢٠. وتعكف الأمم المتحدة والحكومة الاتحادية على وضع مبادرة مشتركة من أجل جمع المزيد من التبرعات.

ثامنا - وجود الأمم المتحدة في الصومال

٨٦ - لا تزال كيانات الأمم المتحدة موجودة في المواقع التالية في الصومال: بيدواه، وبلدوين، وبوصاصو، ودوبلي، ودولو، وغالكعيو، وغاروي، وهرجيسا، وجوهر، وكيسمايو ومقديشو. وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، تم نشر ٦٨٣ من الموظفين الدوليين و ١ ٣٦٤ من الموظفين الوطنيين في مختلف أنحاء الصومال.

٨٧ - وفي إطار التدابير التي اتخذت في أعقاب الهجوم بقذائف الهاون على مجمع الأمم المتحدة في مقديشو في ١ كانون الثاني/يناير، واصل مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال تعزيز أمن المعسكرات عن طريق التركيب التدريجي للأنظمة المضادة للصواريخ والمدفعية والهاون في مقديشو وفي المناطق لحماية مكاتب الأمم المتحدة ومقار قطاعات بعثة الاتحاد الأفريقي، باستخدام مشروع تجربي أنجز في كيسمايو. وسيخفف هذا النظام عند إنجازه من حدة التهديد الذي تشكله أسلحة منظومات النيران غير المباشرة.

٨٨ - وتواصلت المشاورات بين البعثة ومكتب الأمم المتحدة والسلطات الصومالية من أجل معالجة الصعوبات الناجمة عن فرض الضرائب والرسوم الأخرى، في مخالفة لاتفاق مركز البعثة الموقع مع الأمم المتحدة في عام ٢٠١٤. وعلى وجه الخصوص، تترتب عن عدم منح تأشيرات الدخول وتصاريح العمل المجانية للمتعاقدين الدوليين مع الأمم المتحدة ولموظفي الأمم المتحدة الذين لا يحملون جوازات مرور تأثيرات سلبية على قدرة الأمم المتحدة على إنجاز ولايتها وتنفيذ برامجها. ولا تزال المدفوعات من الضرائب والرسوم الأخرى التي يؤديها مكتب الأمم المتحدة، مع تسجيل احتجاجه، تثقل بشكل كبير كاهل ميزانية المكتب وتحوّل الأموال إلى وجهة غير الدعم الذي تقرر له في الأصل.

٨٩ - وسعياً إلى تحقيق استراتيجية الأمين العام بشأن المساواة بين الجنسين على نطاق المنظومة، وضع مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال خطة تنفيذ على مستوى البعثة للنهوض بالمساواة بين الجنسين، بالتشاور مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال. وتشمل الخطة تعيين موظف للشؤون الجنسانية في البعثة وشبكة من ١٥ من منسقي/منسقات الشؤون الجنسانية على نطاق البعثة. وعلى الرغم من صعوبة البيئة التشغيلية، بلغ تمثيل المرأة في أيلول/سبتمبر في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال نسبة ٤٢ في المائة وفي مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال نسبة ٢٦ في المائة.

تاسعا - ملاحظات

٩٠ - جددت السلطات الصومالية التزامها ببناء الدولة في تشرين الأول/أكتوبر في منتدى الشراكة المعني بالصومال. وأرحب بالمسار المحدد بوضوح والمتفق عليه حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، بأهدافه ذات الأولوية وجداوله الزمنية الخاصة بالإصلاحات السياسية، والأمن والاستقرار، والانتعاش الاقتصادي والتنمية. ويشكل هذا المسار خطة طموحة يتطلب تحقيقها في الوقت المحدد القيام على وجه السرعة بمواءمة جهود الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء، بدعم من المجتمع الدولي.

٩١ - وعلى سبيل الأولوية العليا، يجب استئناف التعاون السياسي بين الحكومة الاتحادية وجميع الولايات الاتحادية الأعضاء. فاستمرار المأزق السياسي يشكل عقبة رئيسية أمام إحراز مزيد من التقدم ويهدد الخطط المتفق عليها في منتدى الشراكة المعني بالصومال. وأجدد دعوتي الموجهة إلى قيادات البلد لإحياء الحوار فيما بينها وترجمة التزاماتها الفردية القوية إلى جهد جماعي لتحقيق تقدم مستدام، من خلال حل جميع القضايا المعلقة على أساس قيمتي توافق الآراء والصلح ووضع مصلحة الشعب الصومالي فوق كل اعتبار.

٩٢ - وتؤثر أيضاً الديناميات السياسية والعمليات الانتخابية في الولايات الاتحادية الأعضاء في علاقات الاتحاد والولايات. ومن الأهمية بمكان أن تسهم هذه العمليات الإقليمية في المصالحة المحلية وكذلك في تحديد التعاون ووحدة الهدف بين مختلف مستويات الحكومة. وأثني على قيادة الحكومة الاتحادية لجهود التوعية التي تضطلع بها في غالمودوغ وولاية جنوب غرب الصومال. وفي غالمودوغ، يجب على جميع الأطراف أن تضاعف جهودها لكفالة أن يؤدي الحوار والمصالحة الشاملين للجميع إلى عملية انتخابية مقبولة على نطاق واسع وتشكيل حكومة ولاية ذات قاعدة عريضة. وفي ولاية جنوب غرب الصومال، ثمة حاجة إلى مواصلة الجهود للانتهاء من جهود المصالحة وتنفيذ القرارات المتفق عليها.

وفي جوبالاند، في أعقاب عملية انتخابية صعبة، يجب على الأطراف الآن الإسراع في استئناف الحوار وإيجاد سبيل للمضي قدما، من دون اللجوء إلى العنف وبروح من الصلح والتسوية.

٩٣ - ويكتسي هذا الأمر أهمية أكبر لأن التعاون التقني الجاري بين الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء في مجالات كثيرة يبين أن التقدم أمر ممكن. وأثني على قيادة الحكومة الاتحادية للجهود التي تضطلع بها فيما يتعلق بتحسين الإدارة المالية العامة وفيما يتعلق بالانتهاء من وضع خطة التنمية الوطنية من خلال عملية تشاورية. ونتيجة لهذه الجهود، يكاد الصومال أن يصل إلى مرحلة تخفيف عبء الدين في إطار مبادرة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وهي مرحلة يقترب موعد اتخاذ قرار بشأنها بسرعة.

٩٤ - وأرحب بالالتزام العلني للسيد فرماجو والحكومة الاتحادية بإجراء الانتخابات البرلمانية بالاقتراع العام في الربع الأخير من عام ٢٠٢٠. ومع ذلك، يساورني قلق متزايد إزاء عدم التقيد بالجدول الزمنية. ولا بد لجميع الجهات صاحبة المصلحة في الانتخابات من أن تستعرض بعناية مشروع قانون الانتخابات والتعديلات المدخلة على قانون الأحزاب السياسية من أجل تحقيق قبول سياسي أوسع نطاقا وسن المشروع والتعديلات بحلول نهاية هذا العام، على النحو المتفق عليه في منتدى الشراكة المعني بالصومال. ويجب أن تعتمد الحكومة الاتحادية، وقيادات الأحزاب السياسية وجماعات المجتمع المدني، إلى تجاوز الخلاف المتزايد الاتساع بشأن الانتخابات. وأرحب بإنشاء فرقة العمل المعنية بأمن الانتخابات الوطنية التي ستعمل عن كثب مع اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات للمضي قدما في الأعمال التحضيرية لتسجيل الناخبين. والأمم المتحدة ملتزمة بدعم فرقة العمل في عملها.

٩٥ - وأرحب بالالتزام العلني للحكومة الاتحادية بالتوصل إلى صيغة نهائية للدستور بحلول حزيران/يونيه ٢٠٢٠. ويتسم استئناف الحوار بين قيادات الاتحاد والولايات بضرورته أيضا لشق سبيل المضي قدما فيما يتعلق بحل المسائل المعلقة التي يتعين ترجمتها إلى نصوص دستورية. وينبغي أن يقرن هذا بمشاورات شاملة للجميع، ينبغي أن تبدأ في القريب العاجل، مع جميع شرائح المجتمع بما في ذلك الأقليات، والنساء والشباب لضمان وضع دستور لجميع الصوماليين.

٩٦ - وأواصل الدعوة إلى المشاركة السياسية للمرأة وتعزيز دورها وجعله فعالا في اتخاذ القرارات على جميع مستويات الحكومة والمجتمع. وسيكون التمثيل الكامل للمرأة في انتخابات المناطق وعمليات المصالحة، وفي الأحزاب السياسية الوليدة وفي الانتخابات الوطنية التي ستجرى العام القادم شرطا حتميا لتحقيق النجاح في الصومال. وأشدد على أهمية المشاركة النشطة للمرأة في قطاع أمن شامل للجميع يلبي الاحتياجات الأمنية للنساء والفتيات.

٩٧ - وأشجع مرة أخرى الحكومة الاتحادية على إنشاء اللجنة المستقلة لحقوق الإنسان ومجلس الوزراء على أن يقرّ بسرعة مشروع القانون المتعلق بتشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وأحث أيضا البرلمان على اعتماد مشروع قانون الجرائم الجنسية.

٩٨ - ولا تزال الحالة الأمنية والبيئة التشغيلية في الصومال تتسمان بالصعوبة. وتشكل الهجمات المستمرة والمنهجية التي تشنها حركة الشباب على قوات الأمن الصومالية والمدنيين، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والأمم المتحدة والجهات الفاعلة الدولية مصدر قلق بالغ. وإنني أدین بشدة هذه الهجمات وأتقدم بالتعازي إلى أسر الضحايا. ولا يزال يساورني القلق إزاء سقوط ضحايا في صفوف المدنيين وأحث

جميع الأطراف على احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في ممارسة الأعمال القتالية. ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به للتصدي لخطر الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف في الصومال.

٩٩ - وتبين العمليات الهجومية الأخيرة في شبيلي السفلى قدرة الجيش الوطني الصومالي على الشروع، بدعم من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، في استعادة المناطق من حركة الشباب، وحماية تلك المكاسب على الرغم من الهجمات المضادة المتكررة التي تشنها تلك الجماعة. ويعزز التخطيط المشترك بشأن تحقيق الاستقرار أيضا آليات التنسيق الدولية، التي ينبغي الاستفادة منها في سبيل المحافظة على العملية الانتقالية وتوسيع نطاقها. وأدعو الشركاء الدوليين إلى مواصلة تقديم الدعم إلى الحكومة الاتحادية في هذه المجالات، وآمل في إمكانية أن يستمر الآن تنفيذ الخطة الانتقالية. وثمة حاجة ملحة إلى تشكيل وحدات إضافية من القوات الصومالية على وجه السرعة إذا ما أريد إبقاء الخطة الانتقالية على المسار الصحيح وتحقيق أهدافها.

١٠٠ - ولا يزال أشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية وتأثيرها في المدنيين الضعفاء. ويضع العدد المتزايد من الأشخاص المشردين داخليا نتيجة الجفاف والنزاع المسلح ضغطا هائلا على المجتمع الصومالي، والحكومة والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني. وأدعو الجهات المانحة إلى سد الفجوة التمويلية لهذا العام ومواصلة الاستجابة في عام ٢٠٢٠، وذلك للاستمرار في تفادي وقوع أزمة أمن غذائي تطل أكثر من ٢ مليون من الصوماليين المعرضين للخطر. ومن دون تقديم المساعدة الإنسانية الكافية، يواجه الناس بحدة سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي، مع عواقب وخيمة تؤثر بصورة خاصة في المجتمعات المحلية المهمشة والمجتمعات المحلية للمشردين.

١٠١ - وأرحب بالاجتماع الذي جمع بين السيد فرماجو ورئيس كينيا، وأهورو كينياتا، على هامش أعمال الدورة الرابعة والسبعين للجمعية، وأرى أنه يعد بتحسين العلاقات بين الصومال وكينيا. ويحدوني الأمل في تعزيز الروابط وتنشيط التعاون بين البلدان في منطقة القرن الأفريقي لما فيه مصلحة جميع سكان تلك المنطقة الحيوية.

١٠٢ - وأتقدم بالشكر لكل من الاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأوروبي، والدول الأعضاء، والمنظمات غير الحكومية والشركاء الآخرين على دعمهم المتواصل لبناء السلام وبناء الدولة في الصومال. وأشيد ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الصومالية لجهودهما التي تتسم بالبنية وتضحياهما من أجل تحقيق السلام والاستقرار في الصومال.

١٠٣ - وتظل الشراكة بين الصومال والأمم المتحدة قوية. وأود أن أشكر ممثلي الخاص، جيمس سوان، لما يبذله من جهود من أجل تعميق هذه الشراكة لما فيه مصلحة الشعب الصومالي، بوصفها الركيزة التي يقوم عليها التقدم المستمر في البلد. وأدين بأشد العبارات الهجوم بقذائف الهاون على مجتمعات الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال الذي شنته حركة الشباب في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، وأتمنى الشفاء العاجل والكامل للأفراد الجرحى. وأود أن أشكر الحكومة الاتحادية على إدانتها السريعة والتامة للهجوم. وأود أن أعرب عن تقديري لجميع موظفي الأمم المتحدة في الصومال على عملهم المتميز في ظل ظروف صعبة وأكرر الإعراب عن التزامي بضمان أمنهم ورفاههم.



Map No. 3690 Rev. 10.2 UNITED NATIONS
May 2014

Department of Field Support
Cartographic Section